إقرارات مجلس الإدارة

يؤكد مجلس الإدارة ما يلي:

- سجلات الحسابات أُعدت بالشكل الصحيح.
- نظام الرقابة الداخلية أُعد على أسس سليمة ونُفذ بفاعلية.
- لا يوجد أي شك يذكر في قدرة الشركة على مواصلة نشاطها.
- لم تتم التوصية بتعيين مراجع داخلي في الشركة خلال السنة المالية الأخيرة من قبل لجنة المراجعة ولم يكن هناك أي توصيات من لجنة المراجعة تتعارض مع قرارات مجلس الإدارة، أو أي توصيات رفض المجلس الأخذ بها بشأن تعيين مراجع حسابات الشركة وعزله وتحديد أتعابه وتقييم أدائه أو تعيين المراجع الداخلي، كما لم يوصِ مجلس الإدارة بتغيير مراجع الحسابات قبل انتهاء الفترة المعين من أجلها.
- لا توجد اختلافات عن معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- لا توجد أي ملاحظات جوهرية من المحاسب القانوني على القوائم المالية للشركة للعام المالي 2023م.
- لا يوجد أي ترتيبات أو اتفاق تنازل بموجبه أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو أحد كبار التنفيذيين عن أي راتب أو تعويض.
- في نهاية العام 2023م، لا توجد أي عقوبة أو جزاء أو تدبير احترازي أو قيد احتياطي مفروض على الشركة من هيئة السوق المالية أو من أي جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية.
- يتم إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة من خلال رئيس مجلس الإدارة باقتراحات وملاحظات المساهمين على الشركة وأدائها، عند الحاجة.
- لم يتم إصدار أي أدوات دين لأي شركة تابعة.
- لم يتم إبلاغ الشركة بأي مصلحة في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت تعود لأشخاص (عدا أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وأقربائهم) وذلك بموجب المادة 85 من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.
- لا توجد أي مصلحة وأوراق مالية تعاقدية وحقوق اكتتاب تعود لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وأقربائهم في أسهم أو أدوات دين الشركات التابعة.
- لم يتم إصدار أو منح أي أدوات دين قابلة للتحويل أو أي أوراق مالية تعاقدية أو مذكرات حق اكتتاب أو حقوق مشابهة من قبل الشركة خلال السنة المالية.
- لم يتم إصدار أو منح أي حقوق تحويل أو اكتتاب بموجب أدوات دين قابلة للتحويل أو أوراق مالية تعاقدية أو مذكرات حق اكتتاب أو حقوق مشابهة من قبل الشركة.
- لم يتم استرداد أو شراء أو إلغاء من جانب الشركة لأي أدوات دين قابلة للاسترداد.
- لم يتم التنازل من قبل أي من مساهمي الشركة عن أي حقوق في الأرباح.
- لم يتم إنشاء أي استثمارات أو احتياطات لمصلحة موظفي الشركة.
- لا يوجد لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أي أعمال منافسة للشركة أو لأي من فروع نشاط الشركة التي يتم مزاولتها.
- لا توجد أي أسهم خزينة محتفظ بها من قبل الشركة.
- لا يوجد أي انحراف جوهري في المكافآت الممنوحة عن سياسة المكافآت المتبعة.
- لا توجد أي أعمال أو عقود تمت وكانت الشركة طرفاً فيها، وفيها أو كانت فيها مصلحة لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو لكبار التنفيذيين.